

المحاضرة 05

مبادئ و اهداف النظام الدولي الجديد

مفهوم النظام الدولي

ماهية النظام::

اعتمد العديد من علماء السياسية نظرية النظم التي اسسها دافيد استون لدراسة السياسة والتي تقوم على فكرة أن الحياة السياسية جسد من التفاعلات ذات الحدود الخاصة والتي تحيطها <https://political-encyclopedia.org/dictionary> نظم اجتماعية تؤثر فيها بشكل مستمر.

<https://political-encyclopedia.org/dictionary>

تعد لفظة " النظام " من اكثر الألفاظ شيوعا في الأدبيات السياسية وتمتد في جذورها الى زمن بعيد ترتبط بدايته حسبما يراه بعض الكتاب بالفلسفة التنويرية الراجعة الى اصحاب نظرية العقد لاجتماعي، وهذه النظرية تذهب الى ان الافراد ، ورغبة منهم في أن يبتعدوا عن حالة الفوضى والانضمام الى حالة يسودها الأمن والاستقرار يتنازلوا عن بعض مصالحهم أو كلها لصالح حاكم يكون بمقدوره تأمين هذه الغاية (ابراهيم احمد 2019-2020 ص 89).

فبالنسبة الى " ناتول رابوبورت " فإنه يعتمد على المبدأ الذي يحدد العلاقة بين أجزاء معينة أساسا لتحديد ماهية النظام ، فيقول " ان المجتمع الذي يعمل ككل نتيجة الاعتماد المتبادل بين الأجزاء هو ما يمكن تسميته بالنظام في الفكر السياسي يعرفه " مورتن كابلن " بأنه " مجموعة النماذج والقواعد المترابطة التي تحطم عمل العلاقات بين الدول وتحدد مظاهر ومصادر الانتظام فيها خلال فترة معينة. ويعرفه " مولستي " بأنه تجمع يضم الوحدات السياسية المستقلة (دول ، مدن ، امم ، امبراطوريات..) ويكون التفاعل بينهما كبيرا ومتوصلا وطبقا لعمليات منظمة بينما يرى " مصطفى علوي " أن النظام "شبكة" معقدة من علاقات الاعتماد المتبادل بين اجزاء ظاهرة ما ، ومكوناتها بالإضافة الى العمليات التي تنشأ من استمرار هذه العلاقة وانتظامها وعلى علاقات التأثير المتبادل بين هذه الكيانات والبيئة المحيطة به.

<https://political-encyclopedia.org/dictionary> نشأة النظام الدولي

إن فكرة النظام الدولي ليست بالفكرة الجديدة فقد دعا عام 1315دانتى الليجيري بضرورة توحيد السلطة والقضاء على انتشار مظاهر الفوضى عن طريق قيام حكومة عالمية تهدف إلى إنهاء التقسيمات القائمة التي أصبحت سبباً للصراعات و أما المفكر أمريك كروشييه فقد انطلق من ضرورة القضاء على جميع المظاهر و النزاعات المختلفة التي تقف عائقاً في وجه التنظيم الدولي ورأى أن هذا يتحقق بوجود عالم منفتح على بعضه تنتهي منه الحواجز والخلافات أياً كان سببها، واقترح التخلص من مبدأ السيادة الذي يسهم في تشتيت المجتمع الدولي.

نجد أن أفكار أمريك كروشييه هي أكثر انسجاماً مع الأوضاع القائمة وأكثر ملائمة لقيام نوع من مظاهر التنظيم الدولي الذي يشمل ليس دول القارة الأوروبية بل مناطق العالم كلها، كما ذهب المفكر الألماني فيلهلم ليبنش نحو خطوات متقدمة في تحديده لمفهوم التنظيم الدولي حيث رأى أن السلام العالمي ليس مجرد منع قيام المنازعات ولا القضاء على الخلافات، أو منع الدول من استخدام القوة، بل إن السلام الحقيقي يجب أن يستند إلى تنظيم دولي مهمته إخضاع المنازعات لقواعد ونظم تُحل على أساسها، وطرح في عام 1670 فكرة إقامة تنظيم دولي يضم جميع الدول في القارة الأوروبية مدعماً إياها بالثقافة والعلوم كعوامل مساعدة لترسيخ قاعدة من الوعي الذاتي تسهم في تحقيق أفكاره.

فترسيخ النظام في المجتمع الدولي يقوم من خلال الصراع ضد الفوضى، وكل مسبباتها ومؤثراتها كما يهدف إلى ترسيخ مجالات التقاهم بين الدول والشعوب وضمان احترام

الحريات الأساسية، وحقوق الإنسان والاستقلال السياسي، والالتزام بقرارات المنظمات الدولية والمؤسسات الرسمية المجسدة للنظام الدولي".

-تعريف النظام الدولي

يعرف النظام الدولي على أنه " مجموعة القيم السائدة والآليات المستخدمة والسياسات التي تعتمد من قبل الوحدات الدولية والتفاعلات الناجمة عنها.

وفي الواقع فإن النظام الدولي يمثل أولاً نسقا من التفاعلات أو العلاقات التي تميز بالوضوح والاستمرارية والتي تكون بمجموعها بنية للنظام أو هيكله، فالنظام يصف لنا من الناحية العلمية نمودجا سلوكيا أو انماتا سلوكية للتفاعل بين مجموعة من وحدات او كيانات أو فواعل مع بعضها البعض وبعبارة اخرى يمكن القول ام مدرك النظام الدولي يؤثر ذلك الإطار الذي تنتظم فيه وحدات كيانية، يترتب على وجودها سلسلة متعاقبة من الأفعال وردود الأفعال ، يتمخض عنها نتائج سلبية او ايجابية على البعض من ناحية وعلى النظام الذي تنتظم فيه من ناحية أخرى (ابراهيم احمد 2019-2020 ص 90)

" وعرف غابرييل الموند النظام السياسي بأنه نظام من التفاعلات التي توجد في كل المجتمعات المستقلة والتي تؤدي وظائف التكامل والتكيف عن طريق وسائل التوظيف أو وسائل القهر الشرعي بصوره كبيرة أو صغيرة. التهديد بتوظيف كما يعرف النظام بأنه: حالة من التوافق و الانضباط تتسم بخلوها من (sate of affairs) الفوضى أو الإضراب، وذلك بعامل الالتزام بالقانون واحترام السلطة. فالنظام هو مجموعة من القواعد، أو الضوابط أو التوجيهات، أو الأوامر، أو التكاليفات التي تتسم بأنها منظمة وأمرة و ملزمة، تبعاً لكونها صادرة عن سلطة عليا، ومن ثم فهي قواعد سلطوية وفي ضوء هذه التعاريف، يمكننا أن القول بأن هناك نظاماً دولياً يفترض وجود مجموعة من القواعد المنظمة أو الأنماط السلوكية - تتحقق هذه الأنماط من خلال التزام أعضاء الجماعة الدولية بها - التي تحقق الصورة أو الحالة المثلى للعلاقات الدولية. على غرار

ذلك بدأ التركيز فعلياً على طبيعة النظام الدولي - كعامل مستقل يفسر السلوك الدولي، ولا سيما الدول التي تشكل هذا النظام - مع بداية المدرسة السلوكية في دراسة العلوم السياسية في نهاية الخمسينات وبداية الستينات وقد ركز هذا التطور الذي استمد جذوره من المدرسة الواقعية الجديدة على كيفية تقسيم القوة في النظام العالمي، وكيفية تأثير هذا التقسيم في سلوك الدول

في الساحة الدولية . و قد عرف موريس ايست و زملاؤه النظام الدولي بانه مجموع انماط التفاعلات والعلاقات بين الفاعلين السياسيين ذات الطبيعة الأرضية (الدول) التي تتواجد خلال وقت محدد . كما يمكن تعريف النظام الدولي مما سبق: بأنه مجموعة من المتغيرات في تفاعل بعضها مع الآخر. وقد يكون هذا التفاعل، متكرر الحدوث ومعتمداً بعضه على بعض. إضافة إلى أن أي تغيرات في أجزاء النظام تؤثر في الأجزاء الأخرى . ويمكن القول إن كل الأنظمة لها قواعد وأعراف معينة، وحدود معرفة، وهيكل

وتنظيم بالإضافة إلى مجموعة من المدخلات والمخرجات". (<https://political-encyclopedia.org/dictionary>).

وحسب ياسر ابو شبانة، هو مجموعة قواعد التعامل الدولي الناتجة عن التفاعلات: الدينية والسياسية، والاقتصادية والاجتماعية، والعسكرية والثقافية، الحاصلة بين القوى الدولية الكبرى واثرها على العالم كله، في مرحلة تاريخية معينة.(ياسر ابوشبانة، 1998، ص 14)

" وأما بالنسبة إلى الوحدات المشكلة للنظام فقد تكون دولاً مستقلة أو مجموعات من الدول كالأحلاف العسكرية والتجارية ومؤسسات دولية مثل الأمم المتحدة، إضافة إلى فاعلين دوليين غير الدول وحتى بعض الأفراد. وأما بالنسبة إلى التفاعل في النظام بين هذه الوحدات فإنه يأخذ بعد وقت معين قواعد وأعرافاً تصبح دولية وأما بالنسبة إلى حدود النظام فإن المثال عليه هو الذي يمكن وصفه بأنه نظام عالمي وأن الدول غير الأوروبية هي نظام الدول الأوروبية الكبرى البيئة الخارجية له . غالباً ما يتسم النظام الدولي

بالفوضوية، أي أنه نظام سياسي دون حكومة و دون قواعد مستقرة و قيم راسخة، ولذلك يجب أن نتصور نظاماً دولياً بقواعد دون منظم لهذه القواعد، وتحصل هذه الفوضى العالمية لأن كل الدول تتصرف حسب مصلحتها الذاتية، وأنه لا دولة ستتصرف بأخلاق، حيث لا يوجد من يؤمنها إذا تصرفت الدول الأخرى بسلوك غير أخلاقي .وباختصار فإن الجزء الأهم في تعريف أي نظام هو توزيع القدرات العسكرية والاقتصادية بين الوحدات المشكلة للنظام ومن هنا نجد أن التحليل ركز من منظور النظام الدولي للسياسية الخارجية اهتمامه على (Macro level of Analysis)المستوى الكلي للتحليل.

وينصب الاهتمام الرئيسي على التغيرات في صفات البيئة الدولية التي تنفذ فيها الدول سياستها الخارجية، وهنا يشار إلى أن أي تغير في مزايا النظام الدولي سيؤدي إلى تغيير في السلوك الخارجي للدول التي تشكل هذا النظام.

وباختصار فإن التحليل على مستوى النظام الدولي يركز على الصورة الكبرى للعلاقات الدولية، ويعتمد في إحدى أساسياته على أن هيكل النظام يؤدي الدور الأهم في تحديد سلوك الدول تجاه بعضها البعض، وهنا يتم التركيز على الشكل العام للسياسية الخارجية للدول العظمى وليس على دقائق الأمور التي تعتمد دراسة الحالة وتعتمد شرعية النظام على الدول التي تؤمن بأن المشاركة في النظام يفيدها بشكل مباشر، وهذا الإيمان قد تزعزع نتيجة اتجاهات اقتصادية واجتماعية عديدة، وقد يشكل أي من هذه الفئات الثلاث خطورة كبيرة على نظام ما بعد الحرب الذي نعرفه". (<https://political-encyclopedia.org/dictionary>)

العولمة والسياسة وعلاقتها بالرياضة

ومن أجواء العولمة "تولدت مصطلحات النظام العالم الجديد، والقرية الإلكترونية، واقتصاد السوق، وحرية التجارة والاستثمار والشركات المتعددة الجنسيات، والعرض والطلب، ونهاية التاريخ وصراع الحضارات، وما بعد الحداثة، والهوية الثقافية وغير ذلك". (مصطفى يوسف منصور، 2007، ص11)

بات العالم اليوم قرية صغيرة تتداخل فيها الكثير من مكوناته السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية وغيرها ولعل هناك ارتباط كبير بين النشاط الرياضي والعولمة والنظام الدولي في هذه المعمورة وهذا ما سنحاول التطرق اليه.

فالعلاقات الدولية بشكل عام لا تخضع لقانون مكتوب أو نظام رسمي ينظم العلاقات ما بين الدول، إنما تسبح هذه العلاقات في بيئة تحدد من قبل الفاعلين الدوليين، ولا يقتصر مصطلح الفاعلين الدوليين على الدول بحد ذاتها، وإنما يتخطاها ليصل إلى المنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات، بالإضافة إلى الأشخاص الذين يلعبون دوراً في الساحة الدولية كما هو الحال بالنسبة للأشخاص الذين يمتلكون نفوذاً عالمياً بحكم طبيعة نشاطهم بالإضافة إلى البعض من قادة المنظمات الإرهابية وتجار السلاح الخ..، و بناءً على ذلك يمكن تعريف العلاقات الدولية بمجمل العلاقات ما بين الفاعلون الدوليون، أما النظام الدولي فهو نمط التفاعل بين الفاعلين الدوليين في كافة المجالات، وتكمن أهمية هذا النظام كونه البيئة التي تتم فيها العلاقات الدولية، باعتبار أن الفاعلين الدوليين هم اصحاب القوة والنفوذ، و مع تغير اصحاب القوة يتغير شكل النظام، ومع انتهاء كل مواجهة بين دول كبرى تظهر تحولات رئيسية في توزيع القوة والقواعد التي تحكم التفاعلات الدولية، ويطيح هذا التوزيع الجديد بمؤسسات النظام الدولي القديم ليحل مكانه مؤسسات جديدة تبلور نظامها. و بناءً على ذلك يمكن القول أن السلام العالمي يرتبط بمدى فعالية التنظيم الدولي وتأثيره من خلال مؤسساته المختلفة في مواجهة العدوان، وحل النزاعات بالوسائل والطرق

السلمية، فالنظام الدولي سار في مراحل تطوره التاريخي بشكل متدرج من الفوضى إلى التنظيم وذلك من خلال دراسة هذه الظاهرة ووضع أسس جديدة لها، وترسخ ذلك من الانتقال من الدائرة الضيقة في إطار الدولة إلى الدائرة الواسعة في إطار المجتمع الدولي والذي بدوره اسهم بظهور النظام الدولي، فالنظام الدولي يقوم على قاعدة تعدد الدول في إطار مجتمع دولي متكون من عناصر مختلفة ومتناقضة، وهو يهدف إلى ترسيخ نوعاً متميزاً من العلاقات بين الدول وهذه العلاقات تهدف إلى التخفيف من النزاعات القائمة، وتطوير مظاهر الصراع، والعمل على إيجاد أسس قوية للتعاون الدولي المتبادل، يقوم على قاعدة المصلحة العامة للمجتمع الدولي وليس على أساس المصلحة المنفردة لإحدى مكوناته، ولعل الطريق لتحقيق ذلك يكمن في العمل الجماعي المستند إلى الوعي والإدراك الذي يهدف إلى تنظيم هذه العلاقات من خلال إحداث مؤسسات

دولية حكومية أو غير حكومية، لها شخصية مستقلة ومُعترف بها من قبل الدول، وتتعهد على نفسها تطبيق الأحكام والالتزامات الواردة في المواثيق التي توقع عليها.

من هنا يمكن ان نعتبر الاتفاق بين الدول مقدمة لظهور النظام الدولي، وقوة هذا النظام تكمن في مدى تعاون الأطراف المشاركة فيه ومدى دعمها لأهداف وإنجازات هذا النظام، فالنظام الدولي هو نقيض لمظاهر الفوضى في المجتمع الدولي، ونقيض لظاهرة ضعف المسؤولية لدى الدول، والنظام الدولي هو ظاهرة راسخة، دائمة منظمة، هدفها تطوير مظاهر الصراع والنزاع وإنهاؤها، وخلق أرضية من التعاون والبناء، وإيجاد الطرق والوسائل التي تستطيع من خلالها أن تتعايش مع الدول ذات الأنظمة المختلفة في جو من العلاقات الجيدة.

الابعاد السياسية للعولمة

يتمثل ابرزها فيما يلي: (حسن احمد الشافعي، 2001، ص 91)

- 1- انهيار النظام الدولي القديم وبروز ملامح نظام عالمي جديد أي سقوط القطبية الثنائية:
 - ظهور نظام عالمي جديد بقيادة الولايات المتحدة كقطب وحيد فيها.
 - النظام الدولي الجديد ي تسم بتعددية قطبية في مجال الاقتصاد واحادية قطبية على المستوى الاستراتيجي العسكري.
 - تمدد دور الولايات المتحدة على الصعيد العالمي.
 - حدوث موجة ذات طابع عالمي من التحول الديموقراطي والاتجاه نحو الاقتصاد الحر .
- 2- تزايد المشكلات العالمية العابرة للحدود وتساعد حداثها.
 - مثل: المخدرات، غسيل الاموال، الهجرة الغير الشرعية، الارهاب
- 3- تفاقم مشكلات العالم خاصة في افريقيا.
 - مثل: الحروب الاهلية، اللاجئين، العنف تلوث البيئة....

4-تزايد دور المجتمع المدني في العالم

مثل :هيئات او منظمات دولية مستقلة عن الحكومات

5-اتساع مجالات عمل الامم المتحدة

مثل: الاهتمام بالتنمية والتحول الديمقراطي ،حقوق الانسان

فتزايد اهتمامها بهذه المجالات يمثل احد ملامح العولمة.

النظام الدولي الجديد وخصائصه

هناك خلاق حول مسألة وجود هذا النظام الدولي الجديد من ناحية وحول مفهومه وتصوره من

ناحية أخرى وهذا ما سوف نتطرق الي : (ابراهيم احمد 2019-2020 ص 95هـ)

بالنسبة للخلاف الأول البعض يرى أن هذا النظام هو مجرد افتراض وليس واقعيًا، بمعنى أنه نظام متجدد ومظهر للانتقال من مرحلة قديمة إلى مرحلة جديدة في إطار النظام القائم بعد الحرب العالمية الثانية.

لكن أغلب الفقهاء يرى أن هذه المرحلة لا تعتبر استمرار للنظام القديم، وإنما تعتبر في إطار القطيعة مع مرحلة نظام سابق.

بالنسبة للخلاف الثاني حول مفهوم وطبيعة هذا النظام فإن الفقهاء الذين يقرون بوجود هذا النظام يعترفون بوجود خلاف بين الدول حول مفهومه، فالمفهوم الأمريكي لهذا النظام يختلف عن المفهوم الروسي والصيني، أو مفهوم دول العالم الثالث.

فكلما هو معلوم، يتكون أي نظام دولي من مجموعه من المبادئ السياسية والمؤسسية والقانونية التي تحكم العلاقات بين أشخاص المجتمع الدولي (دول، منظمات دولية، منظمات غير حكومية)

خصائص هذا النظام

يمكن أن نختصر خصائص هذا النظام في النقاط التالية: (ابراهيم احمد 2019-2020 ص

- هو ليس نتيجة حرب شاملة مثل الحرب العالمية الثانية.
- يعد هذا النظام الجديد احادي القطبية أي أن المجتمع الدولي تحت قيادة واحدة هي الولايات المتحدة الأمريكية، وذي أيديولوجية أحادية غربية رأسمالية، وذي نظام اقتصادي واحد (نظام رأسمالي ليبرالي عالمي) على خلاف النظام القديم ذي القطبية الثنائية.
- يتميز المظهر الخارجي للمجتمع الدولي الحالي بسيطرة أفكار وثقافة غربية في كل جوانبها، رغم وجود تعدد الثقافات والحضارات وتعدد النظم السياسية.
- يلاحظ أن الغرب يتصور في النظام الدولي الجديد بعد انهيار الشيوعي أنه أصبح يواجه الان مشروعاً حضرياً هو الاسلام

النظام الدولي بعد الحرب الباردة

شهد العالم منذ تسعينيات القرن العشرين تحولات جذرية وعميقة في النظام السياسي العالمي ولم يسبق للعالم المعاصر في أي وقت من الأوقات أن عايش مثل هذا الزخم من التحولات وهذا القدر من تداخل وتشابك قوى التغيير التي أخذت تؤسس لما يعرف بالنظام العالمي الجديد الذي لا زال قيد التأسيس، واتسمت معظم التحولات السياسية والفكرية التي شهدها العالم مؤخراً بأنها كانت ضخمة وفاصلة وتأسيسية، وهي لم تكن ضخمة وغير اعتيادية فحسب، بل أنها جاءت متدفقة وسريعة وفجائية، كما أثرت نتيجة عمقها في مجرى التاريخ السياسي والفكري العالمي وجاءت لتفصل بين مرحلتين تاريخيتين من مراحل بروز وتطور النظام السياسي العالمي المعاصر. كما أن هذه التحولات عملت على الغاء كل ما قبلها من ثوابت ومسلمات وتفاعلات دولية كانت قائمة على مدى نصف قرن منذ الحرب العالمية الثانية وأخذت تؤسس لقواعد ومفاهيم دولية جديدة ومختلفة عما كان سائداً قبل تلك الفترة، ومن هنا نجد أن كل المعطيات تدل على أن هذه التحولات كانت في معظمها عفوية ولم تكن بأي شكل من الأشكال مخططة حتى لأكثر الدول تحكما في مصير العالم. ومديرة وكانت بالتالي محيرة ففي أعقاب التحولات الجذرية الدراماتيكية التي وقعت في شرق ووسط أوروبا بدءاً من عام 1989 والتي عبرت عن نفسها في تهاوي أنظمة الحكم الاشتراكية وسقوط حلف وارسو، وتفكك

الاتحاد السوفيتي في 1991، شهد النظام الدولي تغيرات عميقة وصفت بغير المسبوقة وأنها تمثل نهاية لنظام عالمي وهو نظام الثنائية القطبية ليحل مكانه نظام آخر. وقد رأى بعض الباحثين أن إنتهاء الحرب الباردة بدأ عندما ترك الإتحاد السوفيتي الحكومة الشيوعية في بولندا تسقط دون تدخل، وبذلك انتهى النظام العالمي الذي استقر منذ عام 1945م الذي قام على القطبية الثنائية، والصراعات الأيديولوجية، وإذ كان الباحثون اتفقوا على انتهاء النظام الدولي السابق إلا انهم اختلفوا في تحديد ماهية النظام الدولي الراهن، حيث ذهب البعض إلى القول بأن النظام الدولي أصبح أحادي القطبية، في

حين ذهب آخرون إلى القول بأنه أصبح متعدد الأقطاب تتوازن فيه خمس قوى على الأقل متمثلة ب الولايات المتحدة، الاتحاد الأوربي، اليابان، الصين ، روسيا الاتحادية. وذهب فريق ثالث إلى القول بأن النظام الراهن لا يعدو أن يكون مرحلة انتقاله تفصل ما بين سقوط النظام القديم ثنائي القطبية وبروز وتشكل هياكل نظام عالمي جديد لم تتبلور ملامحه بعد.

ويرجع الخلاف إلى تباين الرؤية تجاه المحدد الرئيسي لتوجيه التفاعلات الدولية، فالباحثون الذين أعطوا دوراً أكبر لهيكل النظام في توجيه التفاعلات الدولية، ومن ثم دور القوة في النظام، اعتقدوا أن الولايات المتحدة يمكن أن تمارس دور القطب الواحد المسيطر على النظام العالمي. ويرى أنصار هذا الاتجاه أنه بانتهاء الاتحاد السوفيتي، واستسلامه في الحرب الباردة، وتوجه روسيا نحو التحالف وخروجها - ولو مؤقتاً - من حلبة السياسة الدولية وانشغالها بأزماتها الداخلية، أدى إلى سقوط أحد قطبي النظام الثنائي، فأصبحت الولايات المتحدة القوى العظمى الوحيدة المؤهلة لترتيب الأوضاع العالمية دون معارضة فعالة من قوى أخرى، كما أن القوى الأخرى المرشحة لمنافسة الولايات المتحدة كاليابان ، الصين، الاتحاد الأوربي، ليسوا مؤهلين بعد ليلعبوا دور القطب ناهيك عن إمكانية المنافسة فيما بينهم.

وعلى عكس الفقهاء الذي اعتمدوا موضوع قياس القوة وتوزيعها بين الدول كمؤشر للنظام الدولي نجد البعض الآخر استخدم معدل الدخل القومي كمؤشر لقياس القوة في النظام الدولي. كما ذهب آخرون إلى استخدام معدل الدخل القومي كمؤشر مع إضافة مؤشرات اقتصادية

واجتماعية أخرى مثل معدلات الحياة ونسبة التعليم... الخ. واعتمد آخرون أيضاً على المؤشرات الاقتصادية والعسكرية والاجتماعية في كيفية قياس القوة على المستوى الإقليمي (حالة الشرق الأوسط). وقام البعض الآخر بقياس القوة كفيماً، وبالإجمال فإن هناك مؤشرات مادية للتغير تشير إلى وجود نظام دولي جديد نذكر منها: توسيع حلف

شمال الأطلسي (الناطو)، ودخول ايدولوجية جديدة في رسم السياسة الخارجية الأمريكية (نشر الديمقراطية في العالم) وزوال الصراع الأيدولوجي (الشيوعي، الرأسمالي في عهد الحرب الباردة)، الأمر الذي ترافق مع أهمية قيادة الولايات المتحدة الأمريكية في ضمان الأمن العالمي.

وهذا ما تجسد في أن الولايات المتحدة الأمريكية احتلت المرتبة الأولى في إصدار مجموع القرارات الرئيسية السنوية في المجالين العسكري و الاقتصادي ما بين عامي 1990-1996 ويمكن استخلاص الآراء السابقة في وصف ماهية النظام الدولي ما بعد الحرب الباردة بأنه نظام يبحث عن هوية أو نظام ما زال في طور التكوين حيث تتعدد في توصيفه الرؤى والتوجهات ما بين النظر إليه باعتباره نظام القطب الواحد المهيمن، أو إدراكه كنظام متعدد الأقطاب، لكن في كل الأحوال يمكن القول بأن أبرز سمات هذا النظام تتمثل بصعود الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة ومهيمنة في بنية نظام وعالم ما بعد الحرب الباردة، فالمنظومة الرأسمالية العالمية التي اصبحت تشكل دون أي تحد خارجي يذكر قلب النظام العالمي، كما تقبض بإحكام على الدفة الموجهة لمساره. فلهذه المنظومة ثلاث مكونات:

(بانضمام روسيا إليها G8 التي اصبحت G7) أولها: الدول الرأسمالية السبع المتقدمة وثانيها: الشركات المتعددة الجنسيات.

وثالثها: المؤسسات الاقتصادية العالمية (صندوق النقد الدولي - البنك الدولي للإنشاء والتعمير - منظمة التجارة العالمية..)

كما اصبحت دبلوماسية هذه المؤسسات إلى جانب الأمم المتحدة منذ مطلع القرن العشرين بدلاً لدبلوماسية البوارج العسكرية والإنزالات العسكرية والحصارات التي عُرِفَت في مطلع القرن

التاسع عشر، و بسيادة هذه الشبكة الهائلة والمعقدة من التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على الشؤون العالمية تكون الولايات المتحدة هي القوة العظمى المهيمنة في بنية نظام وعالم ما بعد الحرب الباردة.

الشروط الممكنة لتحقيق نظام دولي جديد

هناك عدة شروط نذكر منها التالي: (ابراهيم احمد 2019-2020، ص97)

- ان يكون وضع أشخاص المجتمع الدولي محددًا لا سيما بالنسبة للأشخاص الدولية الجديدة ، مثل المنظمات غير الحكومية والشركات المتعددة الجنسيات والأفراد.
- تحديد ومعرفة قواعد اللعبة سواع قواعد القانون الدولي أو قواعد اللعبة السياسية ، أو الدبلوماسية والاستراتيجية.
- تحديد وتشخيص المشاكل السياسية الكبرى (مثل الأمن ، البيئة ، الديموغرافية ، تقسيم الثروات، حقوق الانسان ، الديمقراطية.....)، وذلك من أجل إيجاد حلول لها بطرق سلمية كالحوار والمفاوضات.
- كما يلاحظ ان النظام الدولي الجديد لا يقوم ولا يستقر فعلا ولا يكون شرعا إلا اذا على قيم أساسية مقبولة عالميا من قبل أشخاص المجتمع الدولي حيث تتلخص هذه القيم الأساسية فيما يلي:
- التضامن بين الدول الغنية والفقيرة لإزالة الفقر
- السلم الدائم الذي يقتضي مراقبة التجارة بالأسلحة، ومنع تطور أسلحة الدمار الشامل.
- الحرص على حماية حقوق الانسان وحياته الأساسية، والديمقراطية والذي يقتضي إنشاء أنظمة ديمقراطية ، فحق الشعوب في إنشاء دولة القانون، واقامة نظام ديمقراطي يعتبر من الأسس التي تقوم عليها شرعية النام الدولي الجديد.
- حماية البيئة باعتبارها سلوكا حضاريا يستوجب تطوير اشكال جديدة للتنمية وايجاد آليات جديدة تتمثل في مؤسسات دولية لحماية البيئة.

ان السؤال الجوهرى الذي اثارته هذه الأحداث على مستوى العلاقات الدولية هو ما الذي تغير بعد احداث 11 سبتمبر 2001؟

تتمثل أهم مظاهر التغيير في ما يلي (ابراهيم احمد 2019-2020، ص97):

- إحداث تغيير في قائمة الاولويات بخصوص القضايا الجوهرية الكبرى، حيث تم التركيز أساسا على القضايا الأمنية
- ظهور مفاهيم جديدة ومحاولة ربط الاعلام الغربي، هذه المفاهيم بالإسلام والمسلمين منها مثلا: ربط الاسلام بالإرهاب، ووصف المسلمين بالإرهابيين، وظهور مفاهيم مثل الأصولية والتطرف واعتبارهما إرهابيا، وتدعيم فكرة صراع الحضارات.
- محاولة الولايات المتحدة الأمريكية تحديد مفهوم الارهاب بالصورة منفردة والاعلان الحرب شاملة عليه في كل مكان، والخلط بينه وبين مفهوم " المقاومة " وظهور نظرية " الحرب الوقائية " كمظهر من مظاهر الدفاع الشرعي.
- تغيير أو تقييد بعض قواعد القانون الدولي، مثل مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، وذلك بالتدخل في الشؤون الداخلية لبعض الدول لتغيير نظام الحكم فيها بحجة مكافحة الإرهاب.
- محاولة تقسيم العالم الى معسكرين : محور الخير ومحور الشر في سياق مقولة : " اما أن تكون معنا أو ضدنا "
- محاولة إلغاء دور الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين حيث تم إعلان الحرب على العراق دون تفويض مجلس الأمن.

مخاطر تهدد النظام الحالي

"تصنف التحليلات الحديثة مجموعة متزايدة من التهديدات لنظام ما بعد الحرب، بداية من قوى الإصلاح العدوانية وصولا إلى زعزعة الاستقرار الإقليمي والقومية وتحديات الحوكمة وتوازنات القوى المتغيرة، ووفقا لما كتبه (هاس 2014) فإن التوازن الحالي بين النظام

والفوضى يتأرجح لصالح الفوضى. كما يرى أن المستقبل الأقرب هو ما يمكن خلاله أن يفسح المنتظم الدولي الحالي المجال لنظام فوضوي يتمتع بعدد كبير من مراكز القوى ويعمل باستقلالية

كبيرة مع توجيه اهتمام أقل لمصالح الولايات المتحدة وألوياتها (هاس، 2014). ويساور (سكويلر 2014) القلق بشأن انتشار القوة والسلطة بشكل عام، ما يشكل زيادة في اضطراب النظام الدولي ويحذر (كروكر 2015) من "تخبط عالمي يتسم بنظام دولي متأرجح" في تحول يسوده التخبط". كما يرى أن المنتظم أصبح بلا رادع أو قيد، وذلك "بسبب الانتشار غير المنظم للسلطة والقوة والمسؤولية (كروكر، 2015).

يشير تحليل سمات نظام ما بعد الحرب بشكل خاص إلى ثلاث فئات رئيسية من المخاطر المحتملة

- بعض الدول الرائدة ترى الكثير من مكونات النظام مصممة لتقييد قوتها والحفاظ على ديمومة الهيمنة الأمريكية
- النقلب نتيجة انهيار الدول أو الأزمات الاقتصادية .

تغير السياسات المحلية في عصر النمو البطيء واتساع فجوة التفاوت .

تستند شرعية النظام إلى الدول التي تعتقد أنها تستفيد من المشاركة في النظام بشكل مباشر، وقد تداعى هذا الاعتقاد من خلال الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية المتعددة التي زرعت شكوكا متنامية بأن النظام الدولي الحالي يخدم مصالح الولايات المتحدة والديمقراطيات الليبرالية الأخرى. قد يشكل أي من هذه الفئات الثلاثة خطورة كبيرة على نظام ما بعد الحرب الذي نعرفه .

وعلاوة على ذلك فإن من يساوهم القلق بشأن استقرار النظام القائم يدركون ، تميزه بمواطن قوة كامنة. وتظل جميع الدول الرائدة مترابطة اقتصاديا وتفرض مصالحها الذاتية تعاوننا محدودا على الأقل. كما تستمر مجموعة الدول الديمقراطية، التي تشكل القاعدة الأساسية للنظام الحديث، في التعاون حول معظم القضايا الدولية. وتدفع دائما، المصلحة الذاتية

جميع الدول الرائدة للتنسيق على الأقل فيما بينها، إن لم يكن تعاون بشأن التحديات المشتركة بداية من الإرهاب وحتى تغير المناخ. ويرى روز (Rose) (2015) أن حالة الولايات المتحدة النشطة تستمر "في قلب نظام ليبرالي دائم التوسع تفوق على جميع منافسيه بكل دهاء على مدار ثلاثة أرباع القرن". وبرغم مخاوفه، فإن (كروكر 2015) يقر "بوجود آفاق للتعاون والأنشطة

المشتركة أكثر مما تفرضه صورة الفوضى". ولذلك فلم تكن مفاجأة أن تنتهي استراتيجية الأمن القومي بكل بساطة، إلى "أن القيادة الأمريكية القوية والمستدامة تعد ضرورية لترسيخ نظام دولي قائم على القواعد التي تعزز الرفاهية والأمن العالميين بالإضافة إلى حقوق الإنسان وكرامة جميع البشر" (البيت الأبيض، 2015). ولكن عندما تحددت الدول الإصلاحية أطراف هذا النظام، فإن هيمنة الولايات المتحدة أخذت في التلاشي، وبذلت المؤسسات جهود مضمّنة للاستجابة بفعالية لممثلي الجهات الفاعلة غير الحكومية، ولذلك فإن دور النظام في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي يحتاج لإعادة التقييم". (مايكل جيه مازار واخرون 2016 ص 2)

عناصر النظام الدولي الجديد وبنياته:

- ولوعدنا إلى ذاكرة التاريخ، كما يقول الكاتب الفرنسي "دانيال كولار" في كتابه العلاقات الدولية (1945-1995) لوجدنا أن أهم المتغيرات والتحويلات التي شهدتها هذا النظام وأحداث الديناميكيات المستمرة فيه قائمة على: (ابراهيم احمد 2019-2020، ص89)
- أ- الثورة النووية (سباق التسلح)، وتعدد مراكز القوة العسكرية.
- ب- الثورة الفضائية والاتصالات، عالم محترف عبارة عن شبكة عنكبوتية متداخل بعضها في شؤون بعضها الآخر.
- ج- الثورة العلمية التكنولوجية، ليصبح عالما في غاية التقدم ومعقدا.
- د- ظهور العالم الثالث ووضوح التناقض في علاقات الشمال مع الجنوب.
- هـ- الأزمات الاقتصادية وبشكل مستمر وبخاصة في الدول الأسوية وأمريكا اللاتينية.
- و- أزمة البيئة وتحدي البقاء، إذا أضحى العالم مريضا ومهددا.
- ز- وأخيرا بروز نظام القطبية الأحادية والدخول في جدل فكري حول توصيف النظام الدولي الجديد بين ثلاثية النظام والفوضى والانتقائية.
- من خلال التعريفات السابقة نستنتج أن كل نظام دولي يتكون من عناصر أساسية وهي :

1- الكيانات الممثلة في الدول والمنظمات، وقد دخلت فيها مؤخرًا هياكل أخرى غير حكومية، ولكنها تمتلك إمكانات للتأثير في السياسة الدولية أكثر مما تستطيع الدولة، وأهمها الشركات عابرة القوميات.

2- علاقات التفاعل في إطار النظام، والتي تتراوح ما بين معلمي الصراع والتعاون وربطها بالهيكل أو الشكل الترابي الذي تتخذه الدول ووفق توزيع مصادر القوة والنفوذ.

3- شكل السيطرة في إطار النظام الذي يعني هيكلته وأنماط النظام الدولي من حيث عدد أو كم ونوع الاستقطاب الدولي، الذي يعرفه المؤثر بشكل مباشر وغير مباشر في استقرار ولا استقرار النظام.

العولمة وأثرها في النظام الدولي الجديد

ترافق النظام الدولي الجديد مع ظاهرة العولمة، فقد تزامن انطلاق مرحلة جديدة من مظاهر العولمة، الذي ارتبط بالثورة التكنولوجية وما تبعها من تطور نظم الاتصالات الكونية وانتقال المعلومات وظاهرة انتقال الأموال وتحرك الشركات العابرة للحدود، وقد استخدمت الولايات المتحدة هذا التطور في تعميم قيمها ومبادئها، فعلى صعيد الاقتصاد استطاعت الشركات الأمريكية النفاذ إلى كافة الأسواق العالمية، وارتبط نفوذ الولايات المتحدة السياسي على المستوى الدولي بالفرص الاقتصادية كان واضحاً على المستوى الاقتصادي إن الشركات الأمريكية الوحيدة التي كانت تعمل بنجاح، لقد استخدمت الولايات المتحدة التحول في النظام الدولي من خلال السيطرة على المؤسسات المالي والاقتصادية الدولية، مثل صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، ولعبت هذه

المؤسسات دوراً في تحرير الاقتصاد من خلال الضغوط التي تعرضت لها الدول التي كانت تفرض نوعاً من القيود على الحريات الاقتصادية، مثل الحماية الجمركية، دعم بعض سلع وغيرها، ومع تعاضد دور المؤسسات الدولية فقد أصبحت الدول تتعرض لضغوط من أجل فتح حدودها، وإتاحة الفرصة لانتقال رأس المال وكذلك السلع دون قيود، وهذا من خلال تطوير تشريعات اقتصادية داخلية تتوافق مع معايير هذه المؤسسات الدولية على الصعيد

الثقافي فان تعميم قيم حقوق الإنسان والديمقراطية وضرورة صون الحريات والحكم الصالح هي من مخرجات ليست ثقافية بالمعنى المجرّد لكن لها إبعاد سياسية، إن النتائج السياسي الملازم للعولمة الجديدة هو التأكيد المتجدد على مواضيع الديمقراطية وسلطة الحكم مع تركيز خاص على دور مؤسسات، المجتمع المدني لقد استفادت الولايات المتحدة من وسائل الاتصال الجديدة وسخرتها من أجل تعميم قيمها الثقافية. واستندت إلى قوتها الاقتصادية مع حلفائها من أجل تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني من خلال فرص التمويل وتبادل المعلومات بين الناشطين من دول مختلفة . لقد واجهت الولايات المتحدة مجموعات تختلف معها، ومن هذه المجموعات تلك التي تكونت من

مجموعات مناهضة للعولمة ولهيمنة الولايات المتحدة، وأصبحت اجتماعات المؤسسات الدولية مركزا لتجمع هذه المجموعات للضغط على الدول المهيمنة (عارف عبدالله سلامة جفال، 2010، ص 13).

العولمة وامكانية الاستقرار في النظام العالمي. (حسن احمد الشافعي، 2001، ص 95)

-لا يوجد ما يدل على ان النظام العالمي قد حقق درجة اكبر من الاستقرار عما كان عليه في عقود سابقة .

-ان زيادة عدد المشكلات العالمية العابرة للحدود وتساعد درجة خطورته يجعلان منها مصادر جديدة للتوتر وعدم الاستقرار العالمي.

من المتوقع ان تزداد التنافسات والصراعات بين بعض الدول لأسباب تتعلق بالاقتصاد والمال والمعلومات.

- بعض مناطق الجنوب ستبقى رهينة للحروب الداخلية والاقليمية التي يمثل بعضها عناصر لعدم الاستقرار في النظام العالمي.